التجارب التنموية للدول الصاعدة ودور الاقتصاد السياسي فيها

The developmental experiences of emerging countries and the role of " "the political economy in them

الدكتورة: بالعـجين خالديـة (١)(♣)

ملخص:ـ

الإقلاع الاقتصادي هدف الاقتصاديات التي لم تتمكن بعد من تحقيقه، وتسعى جاهدة لتوفير الشروط اللازمة لإطلاق قوى النمو فيها كمرحلة أولية ضرورية للوصول إلى تحقيق الهدف المرجو. تحقيق هذا الهدف يتطلب جهودا معقدة ومتعددة الجوانب، وتتطلب تغييرات هيكلية على عدة أصعدة. وعلى هذا الأساس، تلعب الدولة دورا هاما خاصة في التجارب التنموية لاقتصاديات الدول الصاعدة.

الكلمات المفتاحية: الدول الصاعدة، التجارب التنموية، الاقتصاد السياسي، الاقتصاد الصيني، الاقتصاد الروسي، الاقتصاد الهندي.

Abstract:

Economic take-off is the goal of economies that have not yet been able to achieve and strives to provide the necessary conditions for launching its growth forces as a necessary preliminary stage to reach the desired goal .Achieving this goal requires complex and multifaceted efforts and requires structural changes at several levels. On this basis, the state plays an important role, especially in the development experiences of emerging economies.

Keywords: emerging countries, development experiences, political economy, Chinese economy, Russian economy, Indian economy.

(♣) كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة ابن خلدون – تيارت – الجزائر.

مقدمة:

بعد مرور نحو نصف قرن من بداية ما سمي ب "عصر التنمية" وحلول الألفية الثانية، وجد العالم نفسه مستمراً في الانقسام بين مناطق متفاوتة من حيث مستوى التنمية. واقع لم يخفه تغيير أدبيات التنمية للمفاهيم والنعوت والتسميات بالانتقال من ثنائية "الدول المتقدمة والدول المتخلفة " إلى ثنائية "دول الشامل ودول الجنوب".

إن الدول التي تبدأ في التنمية الاقتصادية حديثا، تبدأ من حيث انتهى الآخرون، و هي بذلك توفر الوقت والمال والجهد، من خلال الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة وإنجازاتها العلمية والتقنية وإتباعها الخطوات نفسها التي اتخذتها هذه الدول في المسار الصحيح. خلال السنوات الماضية، شهدت البلدان الصاعدة (الناشئة): دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا) تحولات سياسية واقتصادية ذات حجم استثنائي. في المجال السياسي، كان التحول الأكثر وضوحا هو عملية الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، حتى لو كان هذا الاتجاه ليس شاملا. أما التغيير الاقتصادي، فقد شهدت العديد من هذه البلدان أزمات اقتصادية ومالية حادة في الثمانينيات والتسعينيات. وكان الرد على هذه الأزمات تغييرا عميقا في النموذج الاقتصادي. وقد شهدت جميع البلدان الصاعدة التحول بين نموذجين، نموذج التنمية الاقتصادية الذي تقوده الدولة من أجل التطلع إلى تطور داخلي، و نموذج آخر يركز على السوق والملكية الخاصة والانفتاح الكبير على التجارة الخارجية و الاستثمار الأجنبي.

ومع ذلك، فإن دور الدولة لم يختف. وظلت الدولة العامل الرئيسي في ظهور بعض البلدان الصاعدة. فهي تلعب دور المخطط، المسير، المطور والحامي، الليبرالي والتنظيمي في نفس الوقت. كما لم تؤثر الأزمة الاقتصادية والمالية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ على موقف الدولة في السياسات الاقتصادية لهذه البلدان الصاعدة.

وبناء على ما تقدم، تتبلور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل التالي:

ما الدور الذي تلعبه الدولة في تحقيق التنمية في الدول الصاعدة؟

وتعد تجربة الدول الصاعدة من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من إنجازات كبيرة يمكن أن تستفيد منها الدول النامية عامة و الدول العربية خاصة كي تنهض من التخلف والجمود والتبعية. كما أنها حققت قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية، و تمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة فضلا عن تنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة وحققت تقدما في ميادين معالجة الفقر والبطالة والفساد وتخفيض نسب المديونية إلى مستويات كبيرة.

وسيتم تناول هذا الموضوع من خلال محورين. يتطرق المحور الأول إلى عموميات حول الاقتصاد السياسي والتجارب التنموية في الدول الصاعدة، والمحور الثاني يتطرق إلى دور الدولة في تحقيق نجاح التجارب التنموية للدول الصاعدة.

المحور الأول: عموميات حول الاقتصاد السياسي والتجارب التنموية في الدول الصاعدة

موضوع بحثنا هو أحد العلوم التي تنشغل بالنشاط الإنساني في المجتمع، ذلك هو علم الاقتصاد السياسي الذي ينشغل بأحد الأنشطة الاجتماعية بالنشاط الاقتصادي. حيث أن هذا العلم ساعد العديد من الدول خاصة الصاعدة منها من تحقيق نتائج جيدة من خلال تجاربها التنموية والتي أصبحت عبرة يقتدى بها من طرف بقية دول العالم، و هذا ما سنتطرق له من خلال هذا المحور.

١.الإطار العام للاقتصاد السياسي

١,١.مفهوم الاقتصاد السياسي

تمثل الاقتصاد السياسي في حالته الراهنة نتيجة عملية تاريخية تكون في خلالها موضوع و منهج العلم و مجموعة الأفكار والنظريات المكونة له. حيث يعني مصطلح الاقتصاد السياسي على التوالي "منزل"، "اجتماعي"، و"قانون". وقد استعمل هذا المصطلح لأول مرة في بداية القرن السابع عشر في فرنسا على يد أنطون دي مونكريتان الذي نشر عام ١٦١٥ كتابا بعنوان "مطول في الاقتصاد السياسي".

فيمكن القول أن موضوع الاقتصاد السياسي هو المعرفة المتعلقة بمجموع من الظواهر المكونة للنشاط اقتصادي للإنسان في المجتمع، أي النشاط الخاص بإنتاج وتوزيع الخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع. يظهر هذا النشاط في شكل علاقة مزدوجة: علاقة بين الإنسان و الطبيعة و علاقة بين الإنسان والإنسان. فجوهر عملية الإنتاج هو علاقة بين الإنسان والطبيعة حيث يقوم الإنسان من خلال عمله بتحويل قوى الطبيعة لإشباع حاجاته. أما تعاون الأفراد فيما بينهم و تكامل العمل بينهم و تقسيمه يعد علاقة بين الإنسان و الإنسان[١].

كما أن علم الاقتصاد السياسي هو علمٌ يبحث في ثورة الشعوب والأسباب التي تجعل مرتبة أمَّةٍ فوق مرتبة أمَّةٍ أخرى في السعادة والرفاهية، والغرض منه الإرشاد إلى ما ينبغي القيام به، لتقليل عدد الفقراء والمساكين بقدر الطاقة، وإيقاف كلِّ واحدٍ على الوسائل التي توصله إلى اقتطاف ثمار عمله[٢].وبصفة عامة يمكن القول أن الثروة هي موضوع علم الاقتصاد السياسي.

يمتاز علم الاقتصاد السياسي عن العلوم الأخرى في أنه يبحث في الثروة من حيث هي، وطرق التصرف فيها على الوجه الأحسن، وكيفية الاستفادة من العلوم الأخرى لاكتسابها.

١ , ٢.تقسيم علم الاقتصاد السياسي

يبحث علم الاقتصاد السياسي في أمورٍ أربعة هي:

أولًا: المادة.

ثانيًا: الاستنفاد أي الاستهلاك.

ثالثًا: إحداث الثروة وتحصيلها.

رابعًا: توزيعها.

إن هذه التقسيمات هي عين فروع علم الاقتصاد السياسي، فالذي ينبغي أن نعلمه أولًا هو معرفة الغاية من الثروة التي هي موضوع هذا العلم، ويأتي بعده تبيين كيفية استعمالها والتصرف فيها، وعلى هذا الأساس فإنه لا يصح إطلاق لفظ الثروة على شيءٍ إلا إذا أمكن تطبيق هذا الشيء على مصلحةٍ ما، وأنه قبل الحصول على الثروة يجب الوقوف على طرق استعمالها والاستفادة منها، وفي الفرع الثالث يعلم الفرد كيفية تحصيل الثروة وإيجادها، وفي الفرع الرابع كيفية توزيعها على طبقات الناس الذين كان الغرض من كدِّهم وتعبهم إيجادها والحصول عليها.

والكلام في هذه الموضوعات كلها يلزمنا ذكر الضرائب والرسوم، فإنه لا بدَّ لكلِّ بلدٍ تخصيص جزءٍ من ثروته لأجل القيام بمصاريف الدفاع عن البلاد وحكومة الأمة، ويمكن ضمُّ الفصل الخاص بالضرائب إلى القسم الرابع من أقسام علم الاقتصاد السياسي وهو قسم توزيع الثروة[٣].

٢.مفهوم الدول الصاعدة (القوى الناشئة)

أدركت شعوب العالم ودوله ومنظماته الدولية، أنها تواجه تحديات عالمية مشتركة، لا يمكن التصدي لها باستراتيجيات وأجندات تنموية منفصلة، ومتعارضة أحياناً، فبادرت دول الشامل المصنعة بإطلاق "أهداف التنمية للألفية"، تحدد الأولويات التنموية للدول، وتضع مؤشرات لمتابعة سياسات تجسيدها وتقييمها خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٥.

مع مطلع القرن الحادي والعشرين وبداية بروز قوى صاعدة جديدة على غرار مجموعة البريكس BRICS، وتكتلات ضخمة كالاتحاد الأوروبي، بدأ التكهن بحدوث نقلة جديدة لتوزيع القوى في النظام العالمي، ما يهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أوحد.

لفهم دور القوى الصاعدة يجب التطرق لأبرز نموذج وهو مجموعة البريكس التي عرفت قفزة نوعية خاصة فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي لهذه الدول، والذي سمح لها بالتقارب.

رغم الصعوبات الكبيرة التي لا تزال تواجهها دول الجنوب من أجل الخروج من تخلفها وتحقيق تقدم في مختلف أبعاد التنمية، فقد نجحت بعض الدول في بلوغ مستويات عالية وسريعة من النمو الاقتصادي امتدت عقودا، الأمر الذي جعلها محل اهتمام المؤسسات الدولية والقوى الاقتصادية الغربية القائمة، والتي صنفتها تقاريرها ودراساتها الرصدية والاستشرافية ضمن ما أطلق عليه ب "الاقتصاديات/ الأسواق/ الدول الصاعدة". وأبرز تلك القوى هي الدول التي أطلق عليها "البريكس BRICS 4". وهذه الدول هي: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب

إفريقيا، حيث أن بريكس هي الأحرف الأولى باللغة اللاتينية لدول المجموعة: (Brazil–Russia–India–China–South Africa)، برسيت BRICET (دول البريك + دول شرق أوروبا + تركيا)، بريكم BRICM (بريك + المكسيك)، مينت MINT (المكسيك، إندونيسيا، نيجيريا، تركيا)، NEXT 11 (بنغلاديش، مصر، اندونيسيا، إيران، المكسيك، نيجيريا، باكستان، الفلبين، كوريا الجنوبية، تركيا، وفيتنام)، سيفيتس CIVET (كولومبيا واندونيسيا وفيتنام ومصر وتركيا وجنوب أفريقيا)، و دول فيستا VISTA (الفيتنام، اندونيسيا، جنوب إفريقيا، تركيا، الأرجنتين)(٥).

الدول الصاعدة "القوى الصاعدة" أو "القوى المنبثقة" أو "القوى الناشئة" أو "الاقتصاديات الصاعدة" باللغة الفرنسية Pays émergents، باللغة الإنجليزية Rising Powers هناك من يرى أنه لا يوجد تعريف لها، و هناك من يقول أنه ليس لها تعريفا اقتصاديا محددا. هذا التصور ظهر في ثمانينات القرن العشرين مع التطور في أسواق البورصة في الدول النامية(٦)، أو دول الجنوب، تزامنا مع بحث بنوك الاستثمار الأمريكية عن أسواق لتعظيم مكاسبها، وحماية مكانتها كقوة في الأسواق المالية(٧).

استحدث مصطلح الدول الصاعدة من طرف الاقتصادي الهولندي Antoine Van Agtmael فيتجمع المالي الدولي، وكان أول استعمال للعبارة سنة ١٩٨١، وكانت هذه الدول تقدم فرصا مناسبة للمستثمرين(٨).

الاقتصاديات الناشئة هي تلك الاقتصاديات التي تملك بعض من خصائص الاقتصاديات المتطورة لكن لا يمكن ادراجها في قائمة الاقتصاديات المتقدمة، كما أنها تلك الاقتصاديات التي لا يتجاوز الناتج المحلي فيها للفرد العتبة التي يحددها البنك الدولي لتمييز هذه الدول عن الدول المرتفعة الدخل(٩).

٢ , ١ .خصائص الدول الصاعدة:

يمكن القول أن الدول الصاعدة هي تلك الدول الأقل تقدما أو التي لا تصل إلى مستوى الدول المتقدمة، و تتميز هذه الدول بعدة خصائص نذكر منها:

- تسجيل نمو سريع.
- مستوى معيشي للأفراد متجه نحو الدول المتقدمة.
- الشركات الجديدة و البنية التحتية.
- نوعية حياة المواطنين.
- نمو بليغ في دخل الفرد و نصيب مرتفع في الدخل العالمي.
- أشد نموا و أضعف تدينا و أكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي(١٠).
- هذه الدول اندمجت سريعا في الاقتصاد العالمي على صعيدين:

أ. الصعيد التجاري: تنمي قطاع التصدير

ب. الصعيد المالي: تفتح الأسواق المالية على رأس المال الأجنبي(١١).

٢ , ٢.الأسباب التي أدت إلى صعود هذه الدول:

- تقسيم العمل: من خلال تطبيق الدول الصاعدة لنموذج التنمية المنبسط (an extroverted development model).

- نمو الصادرات: النمو الاقتصادي لهذه الدول معزز في بدايته بالعرض الداخلي (الوطني) كبديل للاستيراد.

- قيمة الاستثمار: تمويل العصرنة مصدره قيمة الادخار التي ترتفع بارتفاع السكان. خاصة الاستثمارات المحققة من طرف البنوك الأجنبية.

١ , ٣.التجارب التنموية للدول الصاعدة (دول البريكس)

١ , ٣ , ١.الانطلاق الاقتصادي في الصين

إن الانطلاق الاقتصادي الباهر الذي حققته الصين يتجلى في مظاهر عدة يمكن الإشارة إلى بعضها كما يلي:

أ. الانفتاح الاقتصادي العالمي مع المحافظة على الخصوصية: للعوامل ذات البعد الخارجي أثرا واضحا سريعا في تجربة انطلاق الاقتصاد الصيني، حيث أن برنامج التحديثات استهدفت أول ما استهدف تحقيق انفتاح الصين بعد عزلتها الدولية في فترة حكم ماوتسي تونغ، واندماجها عالميا بشكل متدرج مخطط له بدقة، يسمح لها بالاستفادة من المزايا لهذا الانفتاح، وفي مقدمتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما يتصل بها من نقل التكنولوجيا وتنويع الصادرات والمعرفة التقنية والتسييرية، ولقد تعمق هذا الانفتاح بانضمام الصين للمنظمة العالمية للتجارة بكل ما يصاحبه من فرص وتحديات.

ب. الانفتاح التجاري والاندماج: سجل التاريخ للصين حرصها منذ القدم على توطيد العلاقات التجارية مع بلدان عديدة اذ تسعى جاهدة لإعادة ازدهار طريق الحرير بنكهة رأسمالية انفتاحيه على العالم الخارجي، الا ان الاهتمام بالانفتاح التجاري تراجع مع انتهاج الرئي الصيني) ماوتسي تونغ) سياسة الانغلاق على العالم الخارجي، وهو ما أثر بشكل سلي كبير على نصيب الصين من التجارة الخارجية، حيث لم يتجاوز نسبة ١,٤٤٪ سنة ١٩٥٥، وتدهور الى ٠,٤٪ سنة ١٩٧٥.

يرى بعض الباحثين ان اندماج الصين وانفتاحها عالميا يعتب العامل الأهم في انطلاقها الاقتصادي، وقد حذت في ذلك حذو الاقتصاديات الاسيوية السابقة لها، والتي تبنت هي الأخرى انطلاقها على الانفتاح، كاليابان والتنانين (Dragons) في الستينيات والنمور الأسيوية (Tigers) في السبعينيات.

من الآثار الإيجابية لانفتاح الصين على الاقتصاد العالمي[١٢]:

- تضاعف حجم التجارة الدولية للصين: ٢٤٧٪ خلال ١٩٨٩-١٩٩٦.
- ارتفاع احتياطات الصرف الدولية للصين وقد بلغت ٤٦٩٨ مليار دولار مارس ٢٠١٣.
- تطور الصادرات والواردات الصينية في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث بلغت نسبة نموها ١,٥٤١٪ مقابل ٧,٢١٥٪ للولايات المتحدة الأمريكية و ٧,٧٧٪ لليابان و ٩,٣١٪ لألمانيا.
- احتلت الصين عام ٢٠١٤ المرتبة الثانية بين القوى المصدرة بمساهمتها بأكثر من ١٢٪ من الصادرات العالمية قبل الولايات المتحدة الأمريكية ٥٣,٨٪ و ألمانيا ٩٥,٧٪.
- وفي نفس السنة ٢٠١٤ استقبلت الصين ٢٦,١٠٪ من الواردات العالمية، مما جعلها في المرتبة الثانية بين أكبر الأسواق العالمية، ومنذ عام ٢٠٠٠ تساهم الصين بما يعادل الاتحاد الأوروبي في رفع الطلب العالمي على الواردات.

ت. الصين والمنظمة العالمية للتجارة:

ان الانضمام لمنظمة العالمية للتجارة يشكل فرصة للصين لاكتساح الأسواق العالمية في المجالات التي تمتلك فيها الميزة التنافسية كالنسيج الذي أصبحت اول مصدر عالمي (٢٠٪ من إجمالي الناتج العالمي)، ولكن في المقابل يفرض هذا الانضمام على الصين التزامات عدة أهمها:

- التحرير وفتح الأسواق لمزيد من المنافسة العالمية.
- إزالة كل العوالق امام دخول الشركات الأجنبية وعملها.
- التخلي عن تقديم الدعم للصادرات او المؤسسات المحلية بشكل تمييزي.
- منح المؤسسات البنكية إمكانية انجاز الصفقات بالعملة الصعبة.
- الغاء القيود الجمركية والكمية على السلع المصنعة.

ث. دور الاستثمار الأجنبي المباشر في انطلاق الاقتصاد الصيني

سعت الصين الى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر طمعا في المزايا المرافقة له كنقل التكنولوجيا، المعرفة التسييرية، تسهيل الوصول الى الأسواق الدولية، وتحسين الإنتاجية وتنافسية المؤسسات المحلية، وهذا بعدما ظلت لفترة طويلة تتخذ موقفا حذرا من كل ما هو أجنبي، ولقد تمكنت الصين فعلا من تحقيق مستوى متقدم جدا في هذا المجال حيث تعتب الدولة الناشئة الأولى الأكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الصعيد العالمي احتلت الصين المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية و إنجلترا في استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر عام ٢٠١٤، و خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٦)[١٣] استثمر أكثر من ٥١٤٣٨٥ شركة برؤوس أجنبية ما يتجاوز ٦٠٠ مليار دولار أمريكي. وبدأت الصين سياستها بجذب FDI بانفتاح حذر من خلال المناطق الاقتصادية الخاصة التي تمنح مزايا ضريبية مغرية للمستثمرين الأجانب بالإضافة الى موقعها الجغرافي الاستراتيجي. وقد بلغ

الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين ١٩٢ مليار دولار[١٤] عام ٢٠١٧ لتصل الصين إلى ما نسبته ١٢,٧١٪ من الحصة العالمية للاستثمار الأجنبي.

١,٣,٢.الانطلاق الاقتصادي في البرازيل

يعد النموذج التنموي البرازيلي من النماذج الرائدة في العالم، بالرغم من استمرار الحكم العسكري لأزيد من نصف قرن، إلا أن البرازيل استطاعت بناء نظام ديمقراطي ناجح اقتصاديا واجتماعيا، ويمزج بين سياسات يسارية لمصلحة الفقراء والطبقة المتوسطة، وسياسات ليبالية تحمي مصالح الطبقة العليا، يمثل مصدر أمل لدول الجنوب من أجل التطور والتقدم وتحقيق الانطلاق الاقتصادي والذي قطعت البرازيل فيه أشواطا لا بأس بها فهي تعد حاليا من بين أقوى الاقتصاديات الناشئة ومن المرجح مستقبلا أن تصبح من الاقتصاديات المتقدمة قامت البرازيل بمجموعة من الاستراتيجيات التي سمحت بالإقلاع الاقتصادي[١٥].

البرازيل من الاقتصاديات الناشئة التي انتقلت من التخصص بزراعة البن (٢٠٪ من الصادرات)، إلى الدولة الأكبر في أمريكا اللاتينية ٣٧٪ من الناتج المحلي، صاحبة الصدارة في المديونية العالمية سنة ١٩٩٥ حوالي ١٥١ مليار دولار الى دولة تستقبل ٩٦٩ مليار دولار كاستثمارات أجنبية ٢٠١٤، وتتوجه إلى الاستثمار التنموي المباشر، تشارك مع البنك الدولي بقيمة ٥,٥ مليار دولار، وبسبب ضعف مصادرها في الطاقة تتجه إلى الإيثانول، وتسير سيارة من كل ثلاث سيارات باستخدام هذه الطاقة، تمتلك البرازيل اليوم سابع أكبر اقتصاد على المستوى العالمي حيث حققت أقوى معدلات نمو في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) بمعدل بلغ ٥٪ سنويا، وقد حققت البرازيل أعلى درجة تنافسية في العالم عام ٢٠٠٩م [١٦].

تعتبر الصناعة مفصلا أساسيا في تغيير سياسة البرازيل فطورتها بتصنيع بعض السلع بدلا من استيرادها، و في فترة وجيزة حققت معدلات نمو كبيرة في مجال التصنيع لتحتل به المرتبة الأولى في أمريكا اللاتينية، مستوعبة بذلك ٢٤٪ من السكان النشطين ومساهمة في ٣٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي وبثلثي الصادرات. تأتي الصناعة الغذائية في المرتبة الأولى تليها صناعة النسيج، كما عرفت الصناعات الميكانيكية تطورا سريعا، متمتعة بالتكنولوجيا العالية، تحتل البرازيل حاليا مركزا عالميا للتصنيع مستفيدة من وجود الصلب واليد العاملة الرخيصة[١٧].

١,٣,٣.انطلاقة الاقتصاد الروسي:

تراجعت ديون روسيا الخارجية إلى ٥٢ مليار سنة ٢٠٠٦ بعد أن ورثت دينا مقداره ١٠٠ مليار من الاتحاد السوفييتي، تصل الآن الاحتياطات النقدية إلى مشارف ٤٠٠ مليار دولار في ٢٠١٤[١٨] عرف الاقتصاد الروسي بعد تطبيق الإصلاحات جملة من التحسينات والقفزات في المؤشرات الاقتصادية، فبعدما كان النمو سالبا في بداية التسعينيات بلغ ١٠٪ سنة ٢٠٠٠ وبعد ذلك استقر فيما بين ٥٪ إلى ٧٪ في الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٨) وعرف بعدها انهيارا متأثرا بالأزمة المالية العالمية لكن

عاود في ٢٠١٠ الصعود، كما زاد خلال تلك الفترة إنتاج النفط حيث بلغ ٤٨٠ مليون طن سنة ٢٠٠٦ ووصلت صادراته إلى ٣٤٩ طن وازداد أيضا إنتاج الغاز الطبيعي و الإنتاج الزراعي. كما ارتفعت أيضا رواتب العمال إلى ١٣,٣٪ وانخفضت البطالة إلى ٥٪.

١,٣,٤.انطلاقة الاقتصاد الهندي

تمثل التجربة التنموية الهندية واحدة من أهم التجارب المثيرة للجدل في العالم المعاصر، ذلك أن هذا البلد، استطاع في السنوات الأخيرة أن يحقق تطورا كبيرا في مقدراته التنموية، وأن يصبح قوة اقتصادية ناشئة.

استطاعت الهند أن تبني اقتصادا قويا قائما على المقدرات الذاتية وعلى الموارد البشرية المؤهلة، انتقلت الهند من سياسة الانكماش والانعزال الاقتصاديين إلى سياسية الانفتاح على العالم، وعلى الاستثمارات الأجنبية التي طورت اقتصاد البلاد، بدءا من تسعينيات القرن الماضي(١٩).

ولاشك أن هناك عوامل ساعدت على تحقيق التنمية في الهند، ويمكن القول أن هذه العوامل لم تكن معزولة عن سياق التحديث الذي عرفته تجربة الهند للانتقال من اقتصاد نامي إلى قوة ناشئة، فمن الصعب الفصل بين العامل والنتيجة، ففي بعض الحالات التنموية نجد أن التعليم يكون رافعة للاقتصاد، أو العكس الاقتصاد المتطور يتطلب مؤهلات وكوادر يستجيب له النظام التعليمي، حيث كما استفادت الهند بشكل كبير من إرثها التاريخي. ومن بين العوامل التي كانت مساعدة على نمو الاقتصاد الهندي، قدرة الهند على بلورة مسار تحديثي أكثر أمانا من الناحية السياسية، لأنها تجمع بين ميزة التكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي إلى جانب صغر حجم فجوة الثروة في اقتصادها، وعلاوة على ذلك فإن الهند تتوفر على أكبر سوق استهلاكية بحكم تعداد سكانها فالسوق الهندي الداخلي ضخم للغاية، ومن ثم فهي في وضع أفضل، ولديها القدرة بالتالي على تركيز معظم طاقتها الاقتصادية لتلبية حاجة مستهلكيها المحليين. ومن جهة أخرى فقد بلغ معدل النمو الاقتصادي بالهند نسبة ٧,٩٦٪ من الناتج المحلي الخام(٢٠).

١,٣,٥.انطلاقة الاقتصاد الجنوب إفريقي

يقوم الاقتصاد الجنوب إفريقي على ثلاث محاور رئيسية (الصناعة، التعدين، التجارة) ويعد القطاع الصناعي المولد الرئيسي للنمو الاقتصادي في البلاد، وتشهد جنوب إفريقيا تقدم تكنولوجي ملحوظ في عدد من القطاعات الصناعية والخدمية أهمها الطاقة، الوقود، التعدين، الحديد والصلب، الاتصالات وتكنولوجيا المعلوماتية بالإضافة الى بنية أساسية متطورة وشبكة طرق واتصالات تعتبر الأكبر والأكثر تقدما في القارة الافريقية.

تعتبر جنوب إفريقيا أقوى اقتصاد إفريقي، بلغ النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا معدلات قياسية في تسعينيات القرن الماضي بعد أن كان سالبا في بدايتها لكن سرعان ما تدارك الأمر سنة ٢٠٠٦ و قدر ب ٥,٦٠ ٪.وعرف الاقتصاد الجنوب إفريقي قفزات في المؤشرات الاقتصادية

الأخرى على غرار الاستثمارات الأجنبية، حيث انه من اجمالي ٥٠٠ شركة إفريقية رائدة لجنوب إفريقية أكثر من ١٢٧ شركة ولهذه الأخيرة رقم أعمال قدر ب ٦٢ ٪ من إجمالي رقم الأعمال للشركات ٥٠٠.

المحور الثاني: دور الدولة في تحقيق نجاح التجارب التنموية للدول الصاعدة

إن التاريخ الاقتصادي لتطور دور الدولة في الاقتصاد طويل ومتشعب متنقلا بين طرفين متقابلين: طرف لا يعترف بهذا الدور ويحصر دور الدولة في وظائف تقليدية محددة وهو ما يشير إليه دور الدولة الحارسة، وطرف على عكس ذلك يمنح للدولة دورا فعالا في تحقيق النمو الاقتصادي وهو ما يطرح تحت مفهوم دولة الرفاه.

إن بحث الدور الاقتصادي للدولة في ظل التجارب التنموية يستهدف معرفة ما إذا كان هذا الدور يستند إلى منطلقات نظرية فرضتها النماذج النظرية المتبعة، أم إلى إيديولوجية سياسية، وإنما الظروف هي التي كانت وراء ذلك.

١.بالنسبة للتجربة الصينية:

بعد وفاة ماوتسي تونج (عام ١٩٧٦) بعامين وخلال انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني، تم الاتفاق على العمل للقيام بالإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء من خلال استمرار المساعدات الحكومية لرفع المستوى المعيشي للفرد الصيني.

لما تولى دنج سياو بنج الحكم جاءت سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجي عام ١٩٧٨، فطبق دنج سياو بنج اقتصادا اشتراكيا للسوق ورفع شعار "الخيار الجديد" بهدف بناء قاعدة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية تمكن الصين من خوض تجربة المنافسة في السوق العالمية، وقد تبنى سياسة الانفتاح على العالم الخارجي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية[٢١].في عام ١٩٧٨ تم عقد مؤتمر حيث تم طرح برنامج التحديثات الأربعة. ويمكن أن نوجز هذا البرنامج فيما يلي:

١.جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي. وقد قسم احد مستشاري الأمين العام السابق للحزب الشيوعي زهاوزيانج الدول إلى أربع مجموعات من حيث القدرة على التعامل مع المتغيرات التي تصيب المجتمع الدولي في جوانب عدة وهي كالاتي[٢٢]:

أ. حكومات جامدة واقتصاد جامد: أي أن هيكل السلطة من ناحية وبنية الاقتصاد من ناحية ثانية ليسا مؤهلين للتكيف مع المتغيرات، ومثال ذلك الاتحاد السوفيتي.

ب. حكومات جامدة واقتصاد مرن: أي إن آليات التكيف في القطاع الاقتصادي أوفر منها في القطاع السياسي، ومثال ذلك الدول التي تدعي "النمور الآسيوية".

ج. حكومات مرنة واقتصاد جامد: أي إنه نمط مغاير للنمط السابق، ففي هذا النمط تكون الحكومة أكثر قدرة على التكيف من البنية الاقتصادية، كما هي الحال في الهند.

د. حكومات مرنة واقتصاد مرن: وهو النمط المتوافر في الدول المتطورة، حيث يتمتع كل من الحكومة والاقتصاد بوفرة لآليات التكيف مع التغيرات الدولية. ويرى المستشار أن الصين يجب أن تعمل على الانضمام إلى هذه المجموعة.

٢. إعادة النظر في أولويات التنمية بحيث يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحث العلمي وأخيراً الدفاع.

٣. إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج، حيث جرى إقرار نظام المسؤولية العائلية (أقرها الحزب عام ١٩٨٠) الذي يقضي بتحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية، والسماح بمشروعات خاصة. وتحتفظ الدولة بسيطرتها على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة والتعدين.

٤. الإصلاحات الحضرية (أقرها الحزب عام ١٩٨٤) وتقوم على لامركزية تسيير المشروعات العامة، وبخاصة فيما يتعلق بسياسات الأسعار والعمالة، وفتح المجال أمام بناء المشروعات المشتركة مع الاستثمارات الأجنبية أو السماح لها بإقامة مشروعات خاصة بها بعد الحصول على رخصة بذلك، وأصبح من حق المقاطعات أن يكون لها ممثلون تجاريون في الخارج، ويكون هؤلاء الموظفون مسؤولين أمام السلطات المحلية وليس أمام وزارة العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية.

٥. منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلالية عن بيروقراطية الحزب.

٦. تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية.

٧. السعي للانضمام إلى الهيئات المالية والتجارية الدولية.

٨. تشجيع المرافق السياحية والشروع في عملية واسعة لبناء هذا المرافق.

إن ما يرمي إليه هذا الزعيم الصيني هو زيادة الإنتاج والوصول بالمجتمع إلى الرفاهية الاقتصادية، وفي سبيل تحقيق ذلك فإن على الصين أن تسير في الطريق الذي يوصلها إلى ذلك بغض النظر عما إذا كان اشتراكيًا أم رأسماليًا.

في المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني ١٩٨٢، طرح دنج سياو بنج "نظريته لبناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" التي تناولت كيفية العمل من أجل تطوير الاشتراكية، ومراحل التنمية، والظروف الخارجية. وعندما شارف العقد الثامن من القرن الماضي على الانتهاء، كانت الصين قد "أذعنت أخيراً للمنطق الاقتصادي في التصنيع المتقدم ...وقد قبلت الحاجة إلى الأسواق وصناعة القرار الاقتصادي غير المركزي" غير أن السياسة الخارجية الصينية تتميز على سواها، خصوصاً، الدول الاشتراكية الأوروبية والاتحاد السوفيتي، ذلك أنها لم تتعرض إلى تغيرات سياسية حادة، والسبب في ذلك يعود إلى ما يلي:

١.إن الحزب الشيوعي الصيني قد حافظ على السلطة والتصدي لكافة المحاولات لزعزعة النظام.

٢.إن القيادة الصينية لم تعتمد أسلوب الانفتاح بصورة مفاجئة كما فعلت دول المعسكر الاشتراكي.

وقد ساعد ذلك في التخفيف من شدة الضغط الاقتصادي والخروج من العزلة والانفتاح على العالم وامتصاص ردود الفعل المعاكسة وثبتت أركان حكم النظام بشكل أقوى من قبل. وقد مرت الإصلاحات والانفتاح التي قامت بها الدولة بثلاثة مراحل(٢٣):

أ. تحقيق مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي خلال السنوات العشر من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٩٠، من أجل حل مشكلة الغذاء والكساء للسكان.

ب. تحقيق مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي مرتين أخريين عند حلول سنة ٢٠٠٠ مع وصول معيشة الشعب إلى مستوى الحياة الميسورة.

ج. تتمثل في تحقيق عصرنة الاقتصاد الصيني في أواسط القرن الحادي والعشرين، والوصول بالاقتصاد الصيني إلى مصاف القمم الصناعية العالمية في كثير من حلقات الإنتاج الصناعي، فضلاً عن الوصول إلى مستوى الدول المتطورة فيما يتعلق بمؤشر نصيب الفرد من مجمل الإنتاج الوطني.

استطاع الرئيس الصيني الحصول على موافقة المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني على إجراء الإصلاحات. ثم حصل على موافقة المؤتمر الرابع عشر على الإسراع بعملية الإصلاح الاقتصادي. وتم استخدام مصطلح اقتصاد السوق الاشتراكي أو الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، فمصطلح الخصخصة لم يلقى قبولاً في الصين على مستوى القيادة. وكانت الإصلاحات المتجسدة في اقتصاد السوق هي:

- انخفاض مساهمة الوحدات المملوكة للدولة في الصناعات التحويلية من ٥٣٪ عام ١٩٩١ إلى ٣٤٪ عام ١٩٩٤، وارتفاع نسبة مساهمة الوحدات الفردية من ٦٪ إلى ١٣,٥٪ لنفس الفترة.
- نجاح جيانج زيمن الرئيس الجديد في الحصول على موافقة المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي المنعقد في أيلول ١٩٩٧ لبرنامجه القاضي ببيع النسبة الغالبة من الوحدات الصناعية المملوكة للدولة.
- انضمام الصين إلى مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهي المؤسسات التي تبدو فيها الهيمنة الأمريكية واضحة بشكل أو بأخر.
- إن القيادة الصينية قد درست التجربة السوفيتية وتجربة دول أوربا الشرقية، والتي نجم عنها انتهاءًا سياسياً واقتصاديا. وبموجب ذلك فقد جاءت عمليات الإصلاح الاقتصادي

من داخل وتحت مظلة الحزب الشيوعي الصيني نفسه وليس انقلابًا من فئات سياسية خارجة عنه كما حصل في أوروبا الشرقية. كما لم تتخلى القيادة الصينية عن أولوية القطاع الزراعي لصالح القطاع الصناعي كما هو شأن التجربة السوفياتية والأوروبية الشرقية، حيث أسهم ذلك في تعجيل الفشل الاقتصادي ومن ثم السياسي والأيدلوجي في هذه التجارب.

فالعمل بأسلوب الانتقال من مرحلة إلى أخرى بشكل تدريجي هو ما يميز التجربة الاقتصادية في الصين، حيث العمل بنظام اقتصاد السوق ومغادرة نظام التخطيط المركزي. فقد اقتصرت التجربة في البداية على مناطق محدودة والعمل على نقلها إلى كل المناطق في البلاد في حال نجاح التجربة. كما أن الأسلوب التدريجي كان واضحاً أيضاً في أن تقتصر تجربة الإصلاح على قطاع معين ثم تعميمها على القطاعات الأخرى. فتم اختيار قطاع الزراعة، ثم انتقلت إلى بقية القطاعات الأخرى. إن هذا الأسلوب قد ساعد على استمرار هذه التجربة وعدم فشلها.

بدأت مسيرة عمليات اقتصاد السوق منذ عام ١٩٩٣ والتي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني وقد أصبحت هذه التجربة نموذجاً للدول الأخرى لا سيما دول العالم النامي، بعد أن أحدثت تحولات كبيرة في شعب يزيد تعداده ١,٢ مليار نسمة حيث استطاعت هذه التجربة توفير الملبس والمأكل لخمس سكان العالم. ومن المؤشرات التي تدل على أن الصين ماضية في هذا الطريق، إنشاء خمس مناطق اقتصادية تطبق فيها سياسات اقتصادية خاصة، والتي يمكن توضيحها بما يلي:

- تعتمد تنمية اقتصاد المناطق الخاصة بشكل رئيسي على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والاستفادة منها ومن منتجاتها بشكل أساسي نحو التصدير. إن اقتصاد المناطق الخاصة هو وحدة جامعة مكونة من المؤسسات المشتركة الاستثمار والمؤسسات التعاونية بين الصين والأجانب والمؤسسات الأجنبية الاستثمار بشكل أساسي إلى جانب وجود الأشكال الاقتصادية المتنوعة الأخرى، ويخضع الاقتصاد في المناطق الخاصة لقيادة الاقتصاد الاشتراكي في عموم الصين.
- ضرورة إظهار دور التكييف للسوق ضمن الحركة الاقتصادية في المناطق الخاصة.
- تقديم الامتيازات والتسهيلات الخاصة في مجالات الضرائب وإجراءات تأشيرات الدخول والخروج للتجار الأجانب القادمين إليها بقصد الاستثمار.
- تطبيق نظام إداري مختلف عن نظام المناطق الداخلية، إذ تتمتع المؤسسات فيها بحرية أكبر.

٢.بالنسبة للاقتصاد البرازيلي:

قامت الدولة في البرازيل في بداية التسعينيات من القرن المنصرم بتبني سياسات إصلاحية وهذا لتعديل مسار اقتصاد البلاد، فاتجهت نحو اقتصاد السوق عن طريق القضاء على الحواجز الجمركية وإطلاق برنامج الخصخصة خاصة في قطاعي التجارة والمال من خلال بيع أسهم الشركات العامة كما أنها قامت بتحرير الأنشطة التجارية، وزيادة الدعم المالي الموجه للبحوث العلمية.

عرف الاقتصاد البرازيلي بعد الإصلاحات نموا اقتصاديا لكن بعد الأزمة التي شهدتها اقتصاديات أمريكا اللاتينية والتي ألقت بظلالها على الاقتصاد وبالتالي تبني سياسات اقتصادية تنموية واعدة سرعان ما أثبتت فاعليتها حيث وصل النمو الاقتصادي إلى أعلى مستوياته سنة ٢٠١٠ بمعدل ٥ , ٧٪، وأصبحت البرازيل بفضله من بين أقوى الاقتصاديات على المستوى العالمي لتنضم بذلك إلى دول مجموعة البريك في قيادة الاقتصاديات الناشئة في العالم(٢٤).

٣.بالنسبة لاقتصاد روسيا:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي تحولت روسيا من اقتصاد شمولي يعتمد على التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق الحر، قامت روسيا بإجراء بعض الإصلاحات وأصبحت بفضل هذه الإصلاحات تسابق للعودة إلى مصاف الدول العظمى اقتصاديا. حيث يشير رئيس دائرة التنبؤات الاقتصادية في وزارة التنمية الروسية إلى أن حجم الناتج المحلي الروسي سيبلغ عام ٢٠٢٠ ما يقارب ٥ تريليونات دولار أي أنه سيتضاعف خمس مرات عن عام ٢٠٠٦، وستحتل روسيا بذلك الموقع الخامس عالميا، وسيقل الاعتماد في هذا النمو على قطاع النفط والغاز، رغم أهمية زيادة استخراجهما اقتصاديا، فالأمل الروسي معقود على الاستفادة القصوى من الموارد الأخرى المتاحة، وزيادة القدرة التنافسية، وتحديث القطاع الصناعي الضخم، لا سيما القطاع التحويلي، روسيا اليوم هي الأقل أوروبيا على صعيد ضريبة الدخل ١٣٪ فقط، كما تم تخفيض ضريبة القيمة المضافة وألغيت ضريبة المبيعات.

٤.بالنسبة للاقتصاد الهندي:

مرت الهند بأزمة حادة أدت إلى انهيار الموارد المالية الحكومية وانخفاض مستويات المعيشة تحت خط الفقر، وقد دفعت شدة الأزمة التي مرت بها الهند إلى تسليم حمولة طائرة بأكملها من احتياطي الذهب مقابل ضمان قروض قصيرة الأجل من لندن.

شكلت هذه المحطة الاقتصادية المتأزمة التي مرت منها الهند، مرحلة فارقة بين توجهين : الاول ذو طابع اشتراكي اجتماعي، والثاني ذو توجه ليبالي رأسمالي براغماتي يقوده خريج جامعة أكسفورد حيث عمل الاقتصادي الهندي (مانهومان سينغ) على تخفيض العملة الوطنية)الروبية) وتقليص الاعانات التجارية، وخفض التعريفات الجمركية، والحواجز غير الجمركية، كما تم اسقاط تلك المراسيم البالية والقوانين التي لم تؤد سوى إلى نتائج عكسية ووقفت عائقا لفترة طويلة، دون

تمكن مديري الأعمال من تنمية أعمالهم، وقد وضعت هذه التغييرات البلاد على طريق لم تحد عنه كافة الحكومات الهندية اللاحقة(٢٥).

هذه الإجراءات التاريخية عملت على إخراج البلاد من الكساد التي كانت تعاني منه، والأكثر من ذلك عملت على إحداث ثورة في التوجه الاقتصادي والسياسي للبلاد، من دولة اشتراكية تقوم على المركزية المفرطة، إلى دولة ليبرالية تقوم على الانفتاح الاقتصادي، وقد عكست هذه التوجهات الجديدة ديناميكية في أداء حكومة (سينغ) حيث استطاعت اتخاذ تدابير اقتصادية عاجلة وناجعة على مدى سنتين، كخفض قيمة العملة، وتحرير قطاع الصادرات الاقتصادية، فتح المجال للمستثمرين في قطاعات الصناعة الطيران والنفط التي كانت مملوكة للدولة، إلغاء أحكام التراخيص في وجه الشركات الأجنبية، وبالتالي التقليل من البيروقراطية والفساد، وخفض الضرائب، ولم يكن لهذه الاجراءات الجديدة والجريئة فقط آثارا اقتصادية محضة بل حتى اجتماعية ونفسية، إذ عززت ثقة المواطنين في حكومتهم وبدأ المستثمرون يثقون بمؤهلات السوق الهندية، وبدأت الشركات في تشغيل العاطلين وانخفض حجم التضخم من أكثر من عشرة إلى ما دون العشرة، وانخفض الدين، كما تم استرداد احتياطي الصرف الأجنبي النفيس، وتجنبت الهند الأزمة(٢٦).

في ١٩٨٠ كانت اقتصاديات البريك خارج قائمة أقوى عشر اقتصاديات في العالم، وفي ٢٠٠٠ بدأت الاقتصاديات الناشئة تتقدم في المراكز العالمية فاحتلت الصين المركز السادس عالميا و تقدمت البرازيل بست مراكز متفوقة على إسبانيا وأستراليا، كما بدأت في نفس السنة العديد من الاقتصاديات الناشئة على غرار كوريا الجنوبية وتركيا وإندونيسيا تجد لنفسها مكانا بين الاقتصاديات الكبرى العالمية. وبعد بداية أزمة ٢٠٠٩ وتضرر الاقتصاديات الكبرى بها بدأت نفقد هذه الأخيرة مراكزها الأولى لصالح الاقتصاديات الناشئة، فأصبحت الصين ثاني أقوى اقتصاد والبرازيل سابع أقوى اقتصاد، وعليه إذا استمرت معدلات النمو الاقتصادي كما هي من المتوقع وفي سنة ٢٠٥٠ أن تصبح دول البريك الأولى عالميا كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول (١): التحركات التصاعدية لاقتصاديات دول البريكس حسب حجم GDP

المركز	١٩٨٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٥٠
١	الو.م.أ	الو.م.أ	الو.م.أ	الصين
٢	اليابان	اليابان	الصين	الو.م.أ
٣	ألمانيا	ألمانيا	اليابان	الهند
٤	فرنسا	المملكة المتحدة	ألمانيا	البرازيل
٥	المملكة المتحدة	فرنسا	فرنسا	روسيا
٦	إيطاليا	الصين	المملكة المتحدة	اليابان
٧	كندا	إيطاليا	البرازيل	المكسيك
٨	المكسيك	كندا	إيطاليا	إندونيسيا
٩	إسبانيا	المكسيك	كندا	المملكة المتحدة
١٠	الأرجنتين	البرازيل	الهند	فرنسا
١١	الصين	إسبانيا	روسيا	ألمانيا
١٢	الهند	كوريا الجنوبية	إسبانيا	نيجيريا
١٣	هولندا	الهند	أستراليا	تركيا
١٤	أستراليا	أستراليا	المكسيك	مصر
١٥	المملكة العربية السعودية	هولندا	كوريا الجنوبية	كندا
١٦	البرازيل	الأرجنتين	هولندا	إيطاليا
١٧	السويد	تركيا	تركيا	باكستان
١٨	بلجيكا	روسيا	إندونيسيا	إيران
١٩	سويسرا	سويسرا	سويسرا	الفلبين
٢٠	إندونيسيا	السويد	السويد	إسبانيا

Source: GS Global ECS Research

خاتمة

لقد اتجهت الأنظار منذ مدة إلى الصعود الاقتصادي الذي تحققه الدول الناشئة كواحدة من القوى الاقتصادية العالمية الجديدة فضلا عن الاقتصاد الأوربي، وهما يمثلان معا التحدي الحقيقي للاقتصاد الأمريكي في المستقبل المنظور.

أصبح الصعود المتواصل للدول الناشئة للحاق بركب القوى الاقتصادية الكبرى يشكل خطوة مهمة باتجاه استشراف ظهور نظام اقتصادي عالمي جديد يساهم في ظل الشراكة الاستراتيجية بغية تدعيم التعاون الاقتصادي والتجاري. وقد تمكنت هذه الدول من اكتساب مكانتها نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها وقدرتها على تنويع اقتصادياتها لمواكبة التطورات الحديثة الحاصلة و هذا انعكس إيجابيا على مؤشراتها الاقتصادية من نمو مرتفع، بطالة منخفضة و تحقيق اكتفاء غذائي ذاتي و غيرها من المؤشرات.

المراجع:

١) محمد دويدار: مبادئ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول، منشورات الحلي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠١.

٢) ويليام ستانلي جيفونس: الاقتصاد السياسي، ترجمة علي أبو الفتوح و آخرون، هنداوي للتعليم و الثقافة، القاهرة، مصر، ٢٠١٢.

٣) منير مباركية: القوى الصاعدة والعافَ الذي نريد: رؤية في ضوء التحضيرات لأجندة التنمية ما بعد ٢٠١٥، رؤى استراتيجية، الجزائر، جامعة عنابة، جانفي ٢٠١٥.

٤) فرانسواز لوموان: الاقتصاد الصيني، ترجمة صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٠.

٥) صدفة محمد محمود: التجربة النهضوية في البرازيل، مركز نماء للدراسات والبحوث، الرياض، السعودية، ٢٠١١.

٦) أنطونيو دا روتشا وآخرون: البرازيل القوة الصاعدة من أمريكا اللاتينية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٠.

٧) عبد الله رزق: اقتصاديات ناشئة في العالم، دار الفارابي للنشر و التوزيع، ٢٠٠٩.

٨) جان جوزيف بوالو: الاقتصاد الهندي، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، ٢٠١١.

٩) كمال بايزيد، ناجم زينب: الصعود الاقتصادي الصيني والهندي كمرحلة لاستشراف نظام اقتصادي جديد، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، العدد ٠٢، ٢٠١٦.

١٠) ل. الن ونتر وشهيد يوسف: الرقص مع العمالقة (الصين والهند والاقتصاد العالمي(، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سورية، ٢٠١٢.

١١) روبين ميرديث: الفيل والتنين (صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا(، دار نماء، الكويت، ٢٠٠٩.

١٢) أحمد عبد الأمير الأنباري: التجربة الاقتصادية الصينية، مقال مأخوذ من الموقع: http://www.chinaasia-rc.org/index.php?d=32&id=414.

13) Sandra Poncet : Les investissements directs en Chine (Moteurs de croissance), Note de synthèse du SESP, n° Spécial Juillet 2008.

14) Mbaloula Marcel : La problématique de l'emergence économique des pays en voie de dévelopement , Revue Congolaise de Gestion, 1122 Numéro 24,http//www.cairn.info .

15) Dalila Nicet-Chenaf : Les Pays émergents : Performance ou Développement? http://www.laviedesidees.fr/Les-pays-emergents-performance-ou.html.

16) Qu'est qu'un pays émergent? : https://www.alternatives-economiques.fr/quest-quun-pays-emergent/00017939.

17) Pays Emergent, définition du site : https://www.glossaire international.com/pages/tous-les-termes/pays-emergent.html

18) Qu'est qu'un pays émergent ? : https://www.alternatives-economiques.fr/quest-quun-pays-emergent/00017939. https://www.reuters.com/article/markets-forex-emerging/emerging-fx-view-investors-may-trade-off-bric-for-vista-idUSN1329374420070713.

١٩) معطيات إحصائية متحصل عليها من الموقع : http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?langue=fr&codePays=CHN&codeTheme=7&codeStat=BX.KLT.DINV.CD.WD

٢٠) فرانسواز لوموان، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

٢١) صدفة محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٥.

٢٢) أحمد عبد الأمير الأنباري، مرجع سبق ذكره، ص ٧٥.

٢٣) فرانسواز لوموان، مرجع سبق ذكره، ص ١١٠.

٢٤) روبين ميرديث، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦.

٢٥) منير مباركية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.

*****